حوار سياسي .. لا دوشنة دلالين

عبدالله عمر باوزير

.. أظن أن الحوار السياسي في بلادنا قد تحول إلى تراشق بالتهم والإدعاءات على الفضائيات –الخارجية ، ذات الأسلوب (الدوشني) المعروف في بعض المناطق – الشرقية – الشمالية أو (الدلالين) في مناطق الصحراء والوادي من محافظة حضرموت – أي (الشحذ) في المناطق الجنوبية الغربية من اليمن على حد علمي ، هذا الأسلوب الذي تميز به (الدلل – أو الدواشين) لا يقود إلى غير الدفع بالأوضاع السياسية والاجتماعية إلى المزيد من عوامل عدم الاستقرار والأزمات والانقسامات الأخطر في الفضاء السياسي والاجتماعي– الوطني ، وبالتالي العودة بالشعب والوطن اليمني إلى مراحل كنا قد تجاوزناها بأثمان كبيرة وعالية من مقدرات وإمكانيات الشعب والدولة اليمنية–البشرية والمادية وأخرها كارثة حرب صيف1994 م.

تلك المراحل وما ألقت به من موروثات التجزئة والتشطير والتخلف الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة ما أضافته حرب1994 م إليها لم يبقى غير ذيولها على صعيد التحديث والتنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. أو هكذا اعتقد بعض المتفائلين – أمثالي بعد أن خاضت جميع أحزابنا المكونة للمنتظم السياسي اليمني انتخابات2003 م النيابية و2006م الرئاسية بموجب دستور ، يعد القانون الأساسي للدولة اليمنية .. هو بمثابة العقد الاجتماعي المنظم لعلاقات المجتمع وممارسته لمختلف مناشطه السياسية والاجتماعية في الدولة وبنيانها السياسي والمؤسسي بموجب قواعده وأحكامه التي حددت نظام الحكم وشكل الحكم وإدارة الدولة والمجتمع.

ذلك الدستور .. الذي حدد النظام السياسي بوضوح – ديمقراطي تعددي ، كما حدد هيئات الدولة ومؤسساتها وسلطاتها ووظائفها وكيفية إدارتها وآليات تطويرها وتغييرها فضلاً عن اختصاصاتها وعلاقاتها فيما بينها ومع الشعب مصدر السلطات ومفوضها من منطلق المواطنة من حيث الحقوق والواجبات الضامنة لحريته وكرامته على مستوى الفرد والجماعات .. الأمر الذي عززه الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وهو الأمر الذي عزز استقلالية السلطتين التشريعية والقضائية تجاه السلطة التنفيذية ، وجعل من السلطة القضائية الحامية للدستور من عبث السلطتين التشريعية والتنفيذية والجهة التي تملك الفصل في دستورية وقانونية أي خلاف بين مختلف السلطات..التي لا تملك حق الخروج على أحكامه أو تعديلها دون الشعب مالك السلطات.

هذا الدستور الذي حدد طبيعة الدولة ونظامها السياسي (جمهوري .. ديمقراطي – تعددي) لم ينص على توريث في الحكم لأن رئيس الجمهورية لا يتجاوز كونه موظف لدى الشعب يمثل سيادته على رأس الدولة ومظهر سلطته التي مارسها في انتخابات عامة مباشرة وتنافسية بموجب – قانون دستوري ينظم الانتخابات – باعتبارها سلطة يقرر الشعب من خلالها ممثليه إلى السلطات الثلاث الحديثة على اختلافها – أكانت رئاسية أو برلمانية أم توافقية.. حيث تعطي جميع هذه النظم للدستور قدسية – كونه النظام الأساسي للدولة وتضع آليات وإجراءات لإجراء أي تعديلات تفرضها التطورات السياسية والاجتماعية–أو يتطلبها النظام السياسي لمواكبة تلك التطورات.

بموجب هذا الدستور – الذي خاضت أحزابنا السياسية – الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية وفقاً لأحكامه وقواعده والقوانين المنبثقة عنه .. بل ومارست نشاطها السياسي واستمدت شرعيتها منه على ماذا تختلف؟ ولماذا تدفع بالمواطنين إلى الشارع للتصادم مع سلطة الدولة؟! في الوقت الذي تملك فيه القدرة على مواجهة (الحزب الحاكم) بما لديها من مشروعات لتطوير النظام السياسي والمالي والإداري عبر المؤسسات الدستورية ، فضلاً عن كون الدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية–إلى (حوار وطني) هي لمواجهة هذه القضايا–الموروثة والمعيقة التي أنتجها الماضي– لتعيق أحزابنا السياسية ذلك ، بذهنية سياسية لم تتغير على مدى عقدين من الزمن .. يفترض أن تكون كفيلة بإحداث نقلة فكرية وثقافية .. سياسية على المستوى الأيديولوجي بما في ذلك العقيدة الانقلابية للوصول إلى السلطة؟!

ربما كانت هي الثقافة السياسية والفكرية التي ما زالت أسيرة للعقيدة الانقلابية ، حتى لا أقول غارق في ماضويتها معتمده على النقل والتقليد – إلى درجة تدوير المصطلحات التي ترددها الفضائيات الإعلامية على رغم سطحيتها وبلطجيتها الواضحة في اتجاه هذه القيم والثوابت القومية والإسلامية .. وتدمير قيم وثقافة المجتمعات العربية والوطنية –لتسهيل صياغة هذه الأمة وتذويبها في مشروعات إقليمية ذات تعددية قومية وثقافية بل ودينية .. بعد نجاح مشروع (سايكس بيكو) في التجزئة القطرية وفشله في التجزئة القومية – العربية ، وجميعنا يعلم بتلك المشاريع منذ مشروع المستر (إيدن) ، وزير خارجية بريطانيا لإقامة الجامعة العربية – لتكريس القطرية مروراً بمشروع رئيس الدولة الاسرائيلية الحالي ووزير خارجيتها ووزرائها لمرات متكررة سابقة ، السيد:بيريز (الشرق الأوسط) وليس نهاية بمشروعات الشرق الأوسط .. الكبير الأوربية ، الأمريكية ، وجميعها طبعات مختلفة ولأهداف مختلفة تتجاوز بكثير تصفية أو تسوية (القضية الفلسطينية) إلى ما هو أبعد من ذلك .. ولذا لا يمكن أن تعز ما نشاهده اليوم من ثورات شعبية عن مثل هذه المشاريع .. رغم مشروعية الكثير من دوافعها ومطالبها بالتغيير والديمقراطية ..و لا يمكن فصلها عن استراتيجية الفوضى الخلاقة .. بعد فشل القوة في تهيئة الظروف المطلوبة لتنفيذ تلك المشاريع.

كل ذلك يفترض أن يستشعره الجميع في المنتظم السياسي–اليمني ويتعاطوا مع قضايا الوطن بمسئولية وطنية وسياسية .. خصوصاً وأننا قد تجاوزنا مطالب وأسباب الأشقاء في تونس ومصر وليبيا والجزائر وغيرها في المحيط العربي والإقليمي بموجب الدستور الذي حدد نظامنا السياسي – في الديمقراطية المباشرة وفق مبدأ السيادة للشعب ، فهو مالك السلطة في الدولة – هذا الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع وموضع سيادته الوطنية ... الذي تعلوا إرادته شرعاً وقانوناً فوق جميع الإرادات ..الفردية والجماعية ،وفقاً لحق الشعب في إدارة هذا الكيان وتطويره.

(فهل نحن في حاجة إلى لغة الشارع في مواجهة الدولة وترسيخها على أسس بنوية معاصرة قانونية وإدارية .. مؤسسية، دون أن ننتزع السلطة .. من مالكها الذي أصبح يمتلك من الوعي والخبرة ما يؤهله إلى ممارستها؟!

أم أن علينا الاحتكام إليه دون الزج به في صراعات تبدأ في شكل مظاهرات وتنتهي إلى حالة من الفوضى التي قد تعود به إلى مناطقية وعشائرية وفئوية وربما بعثت من أعماق الماضي ثارات قبلية ، وأخرجت من قبورها الدعوات والإدعاءات بشرعية امتلاك السلطة لتعيدنا إلى مراحل الإمامة والسلطنات والمشيخات وربما الاستعمار الذي حتما سيختلف وبالتالي قد لا نجد وسيلة لاستئناف الثورة والتحرر بعد إن فقدنا قدرتنا على الحوار السياسي والوطني .. أمام لغة الغوغاء التي تلقي بها تلك الفضائيات التي اندفع إليها البعض بهدف تقديم نفسه كما ينبغي للمتلقي خارج .. الوطن!! فإذا بها تجعل منه (دو شان أو دلال) يردد كلمات لا تحمل في طياتها غير التعبير عن فقر معرفي .. سياسي وفكر غير قادر على مخاطبة من اعتقد في حواره مع هذا القناة أو تلك .. تسويق نفسه آلية ،ونتيجة لذلك نجدة يلجأ إلى ترديد المصطلحات التي سمعها خلال الانتفاضة التونسية والمصرية عن الفضائية ذاتها .. دون أن يأخذ بعين الاعتبار أن الذي يريد أن يسوق نفسه آلية يعلم بأن النظام السياسي اليمني في بنيانه الدستوري والقانوني .. متقدم بمراحل عن سواه ، وأن الإصلاحات المطلوبة في اليمن ليس مطالب المعارضة فقط .. بل هي الحزب الحاكم وكذلك القوى المجتمعية .. وهي مطالب مشروع الرئيس : علي عبدالله صالح .. المنبثق عن برنامجه السياسي والانتخابي ، ولأن الرئيس يدرك أبعاد التركيبة السياسية والاجتماعية وحجم الموروثات المعيقة .. وضع ذلك أمام (الحوار الوطني) ليتحمل الجميع مسؤولية الانتقال بالدولة اليمنية .. إلى الحداثة المعاصرة حتى تتناغم كدولة مؤسسات مع البنى الدستورية والقانونية للنظام السياسي .. الأمر الذي جعله يشدد على إن يكون الحوار في كل القضايا والرؤى تحت قبة المؤسسات الدستورية – لترسيخها لا كما يريد البعض تقويضها .

لذلك يتحول الكثير من المتسابقين على محاورة مذيعات ومذيعين تلك القنوات عن لغة الحوار السياسي إلى كيل التهم والادعاءات بممارسة السلطة البلطجة في مواجهتها الخارجين على القانون .. في الوقت الذي لا يرى غير صورته إلى جانب صورة المذيعة هناك من يدرك الحقائق ويحلل المطالب بإسقاط النظام .. ويقيمه وهو مع هذا النظام والرئيسة إلى آخر ما رسخ في ذهنه من تلك الكلمات والجمل،مثل هؤلاء بكل تأكيد لا يدركوا إنهم لا يسيئوا لأنفسهم فحسب .. بل إلى ثقافة المنتظم السياسي – اليمني وثقافة من خلال القيادات المعبرة عنه وسطحيتها المتمثلة في ترديد مصطلحات ومطالب قد تكون مبررة ومشروعة في دول أخرى ولكنها غير مبررة ولا مشروعة في اليمن كونها جزء من بنية النظام وينظمها الدستور والقوانين النافذة.

لذلك ومع هذا النوع من العمل الذي لجأ إليه هؤلاء في المعارضة المتمثلة داخل .. المشترك وشركائه مع وتلك المنفردة؟! المطالبة بتغيير النظام السياسي وإعادة تركيبة كيان الدولة ، عليهم أن يعودوا إلى وعيهم ويتمثلوا مهام ومسئوليات العمل السياسي الوطنية والأخلاقية ، ويغادروا ثقافة الوصاية إلى السلطة بمختلف الوسائل بما في ذلك العمل الانقلابي على الدستور:

لذلك فإن هذه الرهانات وهذا الاندفاع نحو استخدام الشارع يحتاج إلى وقفة جادة من قبل الدولة والمجتمع لإيقاف المنتظم السياسي بمختلف تكويناته الحزبية عند حدود مسئولياته إذا ما أردنا أن نستخلص الخير ونهتبل الفرصة لتجنب منزلقات خطيرة .. تعيدنا إلى مربعات أخطر اعتقدنا أننا تجاوزناها وأصبحنا أمام تحديات تشكل حاضرنا وتحتاج منا إلى الكثير والكثير من التدبر والمراجعة والحوار الجاد – الوطني والسياسي حتى نعبر إلى المستقبل.

وهذا لا يتوفر في حوارات (الدوشنة) وخطاب (الدلالين) في الشارع أو على الفضائيات ، لاختلاف لغته وما يتطلبه من مكاشفة ومصارحة وبالتالي تشخيص حقيقي لهذه السلوكيات السياسية التي أضحت تشكل واقعنا السياسي لنتشغل بها على حساب قضايا الإصلاحات – المطلوبة ، والتنمية ومعالجة أسباب الفقر والفساد المالي والإداري .. بل والسياسي !! الأمر الذي يتطلب حوار سياسي جاد ومسئول – لا دوشنة دلالين !؟

عضو المجلس المحلي م/حضرموت

المعمعة المتعمدة

عبدالله البحري

.. بينما نلمس الجدية والفاعلية من قبل المخلصين والشرفاء الذين يقولونها صراحة ودونما مزايدة أو نفاق ومداهنة وعلى مرأى ومسمع من الجميع عن مبادرات الرئيس الرمز فخامة الأخ علي عبدالله صالح – حفظه الله – وإجماعهم على ما جاء ببيان هيئة العلماء ، نجد تلك الأبواق الشريرة ساعية وماضية نحو ما يثير الفتنة ويحجب عن الناس أهم وأبرز وأوضح الخطوات الهادفة لتوحيد الصف وإجراء الإصلاحات الشاملة على مستوى الوطن وعلى مختلف الأصعدة الأمر الذي يذكرنا بأيام المعمعة والمماحكات التي كان يتعمدها أرباب الحكم الشمولي من الانفصاليين خلال الأعوام ٩٢و٩٣ و١٩٩٤م ، ولعل بعض المتعودين على صب الزيت فوق النار باتوا متقنين لإفتعال الأزمات والفتن لدرجة الحمق والوصول بالبلاد والعباد لخطوط النار ومن ثم التناحر والاقتتال فيما بين الإخوة.

لا يمكن استبعاد ذلك المشهد والسيناريو المختلف تماما عما هو ظاهر بالوقت الحالي لكونهم أكثر وأشد حمقا ولاسيما عندما بات الأمر غير خاف على عامة الشعب ، فهاهم يعمدون إلى عرقلة وصد كل يد تمتد نحو المعالجات والحلول لغاية المساس بالثوابت الوطنية وتجاوز أدبيات وأخلاقيات الحرية والديمقراطية ومن ثم توجيه تلك العبارات غير اللائقة لعلمائنا الأجلاء.

أتمنى أخيراً أن تنتهي فصول مسرحيتهم المخجلة وعبر إظهار ما خفي من نصوصها ذات التقليد الأعمى لأننا في وطن الإيمان والحكمة ولسنا في بلدان شبه خالية من الديمقراطية والحرية ، وإن كان هؤلاء «إمعات» فإن الشعب اليمني العظيم لا يطلب سوى رحيلهم إلى حيث يعلمون منتهاهم وعند من يعولهم ويمدهم بالمال والفكر المناقض لديننا وتقاليدنا ومبادئنا وقيمنا.

والله المستعان.

الذكرى الأولى لرحيل العالم والإعلامي والمفتي يحيى ناصر الدرة - رحمه الله -

علي محمد الجمالي

.. لم أنس تلك الصورة المفعمة بالحيوية ، والجدية والمثابرة ، التي رفدت الإعلام العلم والفتوى الشيء الكثير واستطاع بتواضعه ، وخفة دمه وأسلوبه الفريد جذب الكثير من الناس ، والتفاعل مع همومهم وقضاياهم فكان بذلك مكتبة متنقلة ، وعالما جليلا لا يغتر بعلمه ، ولا بشهرته ، كان يحترم عمله ويحافظ على مواعيده كانت الابتسامة لا تفارق محيا وجهه.

لقد كانت لي العديد من المحادثات الهاتفية معه وكان الرابط بيني وبينه هو فضيلة العالم الجليل القاضي محمد بن إسماعيل العمراني أطال الله عمره فعندما يغير رقم هاتف الوالد العمراني ألجأ إلى فقيدنا الأستاذ الجليل يحيى الدرة فهو الذي كان يعطيني أرقام القاضي العمراني بصفته صديقه ومقدم فتاواه لأن تلفون والدنا العمراني كان كثير التوقف والتغير لكثرة المتصلين به من طالبي الفتوى ، وهذا ما كان يزعج فضيلة القاضي العمراني ، لأن ذلك يربك أوقات صلاته ودروسه المبرمجة والتي تعتبر زاده وقوته ولا يرتاح إلا بأدائها.

وكثير من الذكريات واللقاءات جمعتني مع فقيدنا الأستاذ يحيى الدرة، فعلاقتي مع نجله الأستاذ القدير عبدالوهاب بن يحيى الدرة وطدت علاقتي مع فقيدنا الراحل رحمه الله ، فالأستاذ عبدالوهاب الدرة كان رجل دولة في محافظة ذمار ويتمتع بالشكر من قبل أبناء محافظة ذمار.

إن العام ٢٠١٠م كانت خسارتنا فيه كبيرة، فرحيل الوالد العلامة العامل بعلمه الأستاذ يحيى ناصر الدرة ، رحل بعده كوكبة من الإعلاميين الكبار الذين خسر اليمن برحيلهم قامات عملاقة وشخصيات أحبها الله فأحبها الناس أولهم عمنا الفقيد يحيى الدرة الذي لازال مكانه شاغرا حتى الآن ثم بعده الإعلامي الكبير الأستاذ المرحوم يحيى علي علاو رحمه الله، تلاهم الإعلامي القدير عبدالقادر محمد موسى وعدد من الإعلاميين والعلماء الآخرين بينهم فضيلة العلامة الجليل القاضي زيد بن علي بن محمد الأكوع.

وهكذا توالى رحيل العلماء والإعلاميين الكبار الذين أغنوا المكتبة اليمنية مقروءة ومرئية ومسموعة بأجمل الإنتاج الفكري من فنون وبرامج مفيدة لازلنا ننهل من عطائها حتى الآن.

في الأخير لا يسعنا إلا أن نترحم على فقيدنا العالم والإعلامي الجليل الأستاذ يحيى الدرة وكافة إخواننا من الإعلاميين مثل الأستاذ يحيى علي علاو والأستاذ الفقيد عبدالقادر محمد موسى وآبائنا من العلماء منهم فضيلة القاضي العالم زيد بن علي محمد الأكوع العالم والمعلم لخمسين عاما في ذمار والذين برحيلهم وأمثالهم خسرت اليمن أعلاماً أجلاء لا زال مكانهم شاغراً في القلوب والوجدان في برامجهم وحلقات عملهم ودروسهم .. رحمهم الله وألهم أهلهم وأولادهم الصبر والسلوان وإنا لله وإنا إليه راجعون.

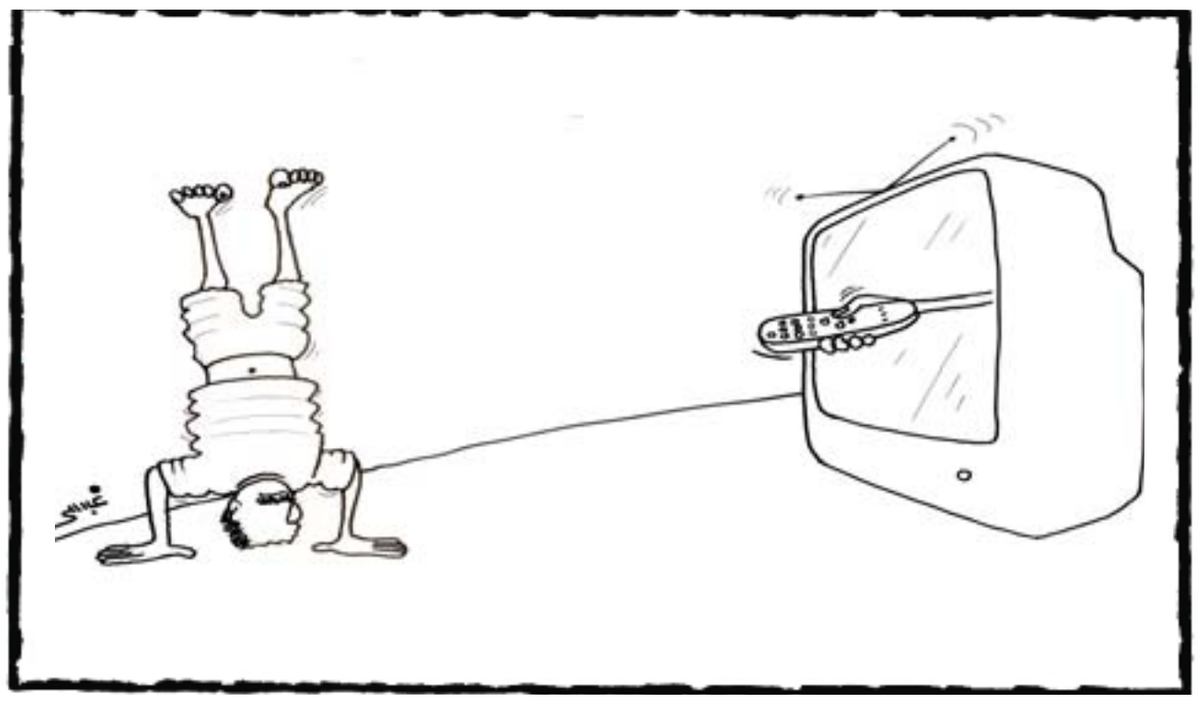

تحاوروا قبل أن تندلع ثورة الفقراء!!

د/ سعاد سالم السبع

اشتهر الشعب اليمني في العالم بأنه الشعب الذي يعاني من شدة الفقر ومن اتساع التخمة السياسية ؛ فبفعل الديموقراطية صار الشعب كله سياسيا أو مسيساً حتى الأطفال الذين لا يزالون يتأتئون في كلامهم يهتفون: (الطفل يريد إثقاط بابا وماما) ..

وربما وجد الناس في الحرية السياسية وسيلة للهو والتلهي بالكلام في السياسة عن أيام الجوع والعطش، لكن الشعب اليمني لم يشعل بعد ثورته الحقيقية ، الشعب اليمني يا من تبحثون عن الحلول السياسية يعاني من مشكلات ليست لها علاقة لا بتغيير الدستور ولا بطلوع فلان أو نزول آخر، الشعب اليمني يعاني من الحالة المعيشية المتردية، ومن غلاء الأسعار ومن غلاء السكن وقهر الإيجارات ومن انخفاض الدخل والبطالة ومن سوء الخدمات .. الشعب –بسبب خلافاتكم السياسية وبسبب فسادكم جميعا– فقد الأمن وصارت لديه الآن مشكلتان الجوع والخوف ..

فكيف لشعب لا يشبع ولا ينام أن يصدر قرارات ترضيكم سياسيا؟ ! وكيف لمثل هذا الشعب أن يرضى أن تبقى مصالحكم التجارية على تراب اليمن؟! وكيف لشعب كلكم تتاجرون بآلامه أن يهدأ ويترككم تتربعون على الكراسي؟!

الوقت لم يعد وقت مبادرات سياسية ولا مسكنات لمراضاة أحزاب المعارطة .. الشعب يا أيها المتحكمون في أرمة اليمن ؟ بعيدا عن رئيس الجمهورية– يريد قرارات واقعية لمعالجة مشكلاته الاقتصادية..

الشعب يريد تخفيض الأسعار ..دعم السلع الأساسية.. ضبط الإيجارات .. تحسين الخدمات.. إزالة المخالفات..وقف الفساد..منع الوساطات.. منع الرشوات ..تقديم الكفاءات... عزل السرق... توفير الأمن.. إعادة الحقوق.. البت في المظالم ..

الشعب يطالبكم بأن ترحلوا جميعا بأحزابكم المتسلقة على أكتاف الفقراء، الشعب يريد مكانا مفتوحا ليقيم فيه فعالياته بعيدا عن الحزبية والأحزاب ليعرف الجميع من هو الشعب اليمني وماذا يريد؟ ..الشعب يريد أن يعبر عن رأيه بلا ضغوط ولا ولايات ولا توجهات فكرية ولا إغراءات مادية ولا رشوات ..

الشعب اليمني لا يزال في البيوت؛ فإذا ظهر في الإعلام خمسة ملايين ما بين معارض وموال فإن عشرين مليوناً لا يزالون ينتظرون الفرصة للتعبير عن رأيهم فيما يحدث..

الشعب اليمني مصدوم مما يحدث ومنتظر أن يجد مكانا يتنفس فيه ليعبر عن رأيه فيما يحدث ، إذا خرج الشعب اليمني المنتظر في البيوت فإن الموازين سوف تتغير وستعرف كل الأحزاب اليمنية وزنها وسط سكان اليمن، وسيرى الأغنياء الذين يمولون زعزعة الشارع اليمني ليصلوا إلى كراسي السلطة من سيحمي مصالحهم وممتلكاتهم!!

شعب اليمن الصابر لم يعلن ثورته بعد، لأنه لا يرضى أن يكون طرفا فيما يراه من مصارعات ليست لها علاقة بمشكلته الأساسية وهي الاقتصاد، ستكون ثورة الشعب هي ثورة الفقراء على الأغنياء ، وستعرفون ما معنى ثورة الفقراء !! فلا يظن أحد منكم مهما قدم من نظريات سياسية أنه سينتصر مادام الشعب بعيدا عن خريطتكم!!

يا آكلي الشعب لا تشتكوا
زوراً جمود الحالة الراكدهْ
صنعاء ضجت من أساليبكم
والشام والبيضاء والراهدهْ
جيوبكم بالسحت مملوءة
وهذه أعمالكم شاهدهْ
أخرتم الثورة بل أقبلت
نحو الوراء في سيرها عائدهْ
دُولار أمريكا غدا كعبة
خرت له أطماعكم ساجدهْ
أصلُ المآسي كلها محنة
جاءت من الدولار يا عابدهْ
فيها بطون أسرفت في الغذاء
وأترفتها النعمة الزائدهْ
واسوا الجياع واتقوا فتنةً
عمياء في أحشائهم راقدهْ